جـامعـة الإسكندريـة
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها
شعبة الدراسات اللغوية

رسالة ماجستير نظام الساعات المعتمدة

بعنوان

المناظرات في التراث النحوي

مقدمة من الطالبة
صابرين حميده عبد السلام

إشراف
الأستاذ الدكتور
محمود أحمد نحلة
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

٢٠١٣م

الملخص

المناظرات فى التراث النحوي

يتناول هذا البحث المسائل الصرفية والنحوية الخاصة بالمناظرات فى التراث النحوى من القرن الأول إلى القرن الرابع الهجرى، والحجاج فى المناظرات وطرق المتناظرين فيها، ثم تحديد أشكال المناظرات.

Abstract

The Debates of Grammatical Heritage

This research examines the issues of the morphology and grammar of the debates in the grammatical heritage from the first to the fourth century Hijri, the argument in the debates and Methods of symmetric, and then the identification of the forms of the debates

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله وسيد الأنبياء والمرسلين محمد العربي الأمي الهاشمي القرشي وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحث عن ظاهرة من ظواهر العربية بل ظاهرة من ظواهر اللغات كلها وهي (المناظرات) ولا شك في أن المناظرات تحتاج وقفة طويلة متأنية ودراسة جادة متمعنة، تُستقصى فيها أسبابها وتُحصر شواهدها، ويُقترح فيها بقدر ما يبلغه الجهد حلولا وطرق لمعالجتها. ولقد عرف الفكر العربي الإسلامي في مراحل مختلفة من تاريخه فنونًا من الجدل والمناظرة في شتى العلوم والمعارف وقد وصل إلينا عدد كبير منها لكننا سنقتصر على البحث في المناظرات النحوية.

أهمية البحث والدراسات السابقة:-

تكمن أهمية البحث في:

١. جمع ما تفرق من هذه المناظرات في المصادر التراثية المختلفة سواء كانت مصادر نحوية أو أدبية أو فقهية.

٢. أن هذه المناظرات النحوية لم يتناولها أحد من الباحثين بدراسة أكاديمية مستقلة . فيما نعلم . سوى رسالة دكتوراه بعنوان" النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري: عرض ونقد" للباحث: محمد آدم الزاكي تحت إشراف أ. د. أحمد مكي الأنصاري بجامعة أم القرى سنة ١٩٨٥م إلا أن الباحث قد تناول المناظرات من الناحية الصرفية والنحوية فكان يورد المناظرة ثم ينقدها. أما بحثي هذا فقد تناول المسائل الصرفية والنحوية بل أصلها من مصادرها الرئيسة إضافة إلى الجزء الخاص بالدراسة الحجاجية ثم أشكال المناظرات، وسأبين هذا في أثناء حديثي عن تقسيم البحث، وقد أفدت من هذه الرسالة في الرجوع إلى

مصادر قديمة كثيرة في أثناء تناولي المسائل النحوية في المناظرات. وقد خالفت الباحث السابق في ترتيبه للمناظرات فقد اعتمد في ترتيبه على العامل الزمني فحسب أما أنا فرتبتها وفق ترتيب شذا العرف مستعينة بالعامل الزمني أيضًا.

أما عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحجاج بعدِّه نظرية فدُرِس دراسات اتخذتها وسيلة لبناء الفصل الثاني من بحثي هذا؛ لأنني أعلم أن أي بحث علمي لا بد وأن يكون حلقة في سلسلة متصلة لا يزعم صاحبها أنه الأصل أو المنتهى، من هذه الدراسات:

١. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو وحتى اليوم: لمجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور حمادي صمود.

٢. الحجاج والاستدلال الحجاجي: للباحث حبيب أعراب بحث منشور بمجلة عالم الفكر ٢٠٠١.

٣. الحجاج في الدرس النحوي: للدكتور حسن خميس الملخ بحث منشور بمجلة عالم الفكر، ٢٠١١.

٤. النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الإقناع: للدكتور محمد العبد بحث منشور بمجلة فصول ، ٢٠٠٢.

وقد تناولت بعض الرسائل الجامعية موضوع الحجاج، منها:

١. الحجاج في الخطابة الأموية دراسة بلاغية لوسائل الإقناع، رسالة دكتوراه بكلية الآداب جامعة المنوفية.

٢. الحجاج في الخطابة والرسائل في مصر زمن الحروب الصليبية، رسالة ماجستير بكلية التربية جامعة دمنهور.

سبب اختيار الموضوع:-

أولًا: لقد علق في خاطري موضوع البحث هذا حين نوَّه أ. د. محمود نحلة في إحدى محاضراته لطلاب الدراسات العليا أنَّ مجموعة من الكتب التراثية ذكرت نصوص المناظرات النحوية التي تصلح موضوعًا لدراسة أكاديمية، فسيطرت عليَّ تلك الفكرة وأثارت في نفسي رغبة في بحثها ودراستها دراسة علمية. فحاولت جمع نصوص المناظرات ولا أدعي أنني أحطت بها كلها لكنني حاولت جهدي استقصاء ما استطعت.

ثانيًا: حاجتنا إلى معرفة المظاهر والوسائل الحجاجية فقد أضحى الحجاج مطلبًا أساسيًا في كل عملية اتصالية تستدعي التأثير والإقناع.

منهج البحث:-

١. وضعت عناوين فرعية للمسائل حتى يسهل الاطلاع عليها.

٢. ترجمت للأعلام والشخصيات المغمورة التي تستحق الترجمة.

٣. خرَّجت الآيات والأحاديث والأشعار.

٤. ضبطت الأبيات الشعرية قدر استطاعتي.

٥. وضعت فهرسًا لموضوعات البحث.

وقد أردت الإشارة إلى التمييز بين المناظرات النحوية وغيرها من موضوعات قد تلتبس بها؛ لأن عنوان البحث غير كاف في الدلالة على موضوع البحث، فهو يحتمل أن يكون بحثًا في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأن مسائل هذا البحث قد اختلطت بالمسائل المشابهة لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين إلا أن المناظرات النحوية .كما سنرد لم تقتصر على المسائل الخلافية بين المذهبين فحسب بل شملت خلافًا بين علماء المذهب الواحد فضلًا عن الخلاف

بين النحويين وغيرهم من العلماء أصحاب التخصصات المختلفة من فقهاء ومناطقة أيضًا.

حدود الدراسة والبحث:-

وقبل سرد ملخص فصول الرسالة رأيت أن أوضح حدود دراستي حيث تناولتُ المناظرات منذ القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري فحاولت جمع المناظرات في تلك الفترة، ثم اقتصرت على النصوص التي توافرت فيها شروط المناظرة؛ أي إنني لم أتناول النصوص الأقرب إلى الألغاز؛ لأن موضوع (الألغاز النحوية) يعد موضوعًا قائمًا بذاته يمكن أن يتناوله باحث آخر في دراسة مستقلة لأن الألغاز تختلف عن المناظرات شكلًا ومضمونًا.

التمهيد:-

وقد مهدت لهذا البحث بحديث عن مفهوم المناظرة لغة واصطلاحًا، وقد توصلت إلى أن التعريفات تجمع على أن المناظرة في اللغة إما من النظر بالبصيرة أو من النظر الذي يعني الفكر أو المقابلة أو التأمل والفحص؛ وقد وجدت مَنْ فرق بين النظر عامة وهو لا يقتضي المشاركة والنظر التي اشتقت منه المناظرة الذي يقتضي المشاركة بين طرفين أو أكثر.

وقد اختلفت مع الدكتور حسين الصديق في قوله : «وعلى أية حال فإن أول معجم يذكر الكلمة "مناظرة" هو "لسان العرب" لابن منظور (٧١١هـ)، الذي يضيف إلى ما تقدم قوله: المناظرة أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما فيه معًا كيف تأتيانه»[1]

لأنني بالفعل وجدت التعريف نفسه في أول معجم عربي حيث قال الفراهيدي: «والمناظرة: أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما فيه معًا كيف تأتيانه»[1] فلقد ذكر

[1] د/ حسين الصديق: المناظرة في الأدب العربي الإسلامي،، ط١، لونجمان، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٥٨.

الخليل بن أحمد الفراهيدي المصطلح "مناظرة" وعرفه تعريفًا اصطلاحيًا حيث عبر عن بعض خصائص المناظرة ومنها المشاركة وعبر عنها بكلمة (أخاك) ووجود موضوع تدور حوله المناظرة، وضرورة الفكر الذي عبر عنه بالنظر في الموضوع المطروح، وأخيرًا النتيجة بقوله (كيف تأتيانه).

ومن خلال التعريفات التي استشهدت بها أستطيع أن أستخلص تعريفًا للمناظرة فأقول هي حوار بين شخصين أو فريقين حول موضوع لكل منهما وجهة نظر فيه تخالف وجهة نظر الشخص الآخر أو الفريق الثاني، فهو يحاول إثبات وجهة نظره وإبطال وجهة نظر خصمه باستخدامه الحجج العقلية والمنطقية واللغوية وكل ما يستطيع استخدامه من أنواع الحجج المختلفة لتأييد وجهة نظره، ولا بد من التكافؤ بين الطرفين والمماثلة في كل شيء.

ثم تناولت المصطلحات المتقاربة مع المصطلح ذاته منها: (المحاجة، والمحاورة، والمجادلة، والمقابسة، والمناقضة)؛ لأنها تقترب في معناها الاصطلاحي من معنى المناظرة، ولأنها تشترك معها في خاصية مهمة وهي المشاركة ومما يدل على ذلك أن هذه المصطلحات على وزن "مفاعلة" التي تقتضي الاشتراك في الحوار.

أما عن خصائص المناظرة فهي كالآتي:

١- المناظرة يجب أن تدور بين شخصين، يسعى كل منهما إلى إسقاط فرضية الخصم عن طريق إدحاض أدلته وإثبات فرضيته هو، والدفاع عنها بأدلة وبراهين يعرضها.

٢- هدف المناظرة هو إظهار الحقيقة، الحقيقة الموضوعية وليس الحقيقة النسبية التي يعتقد كل من الخصمين امتلاكها.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح/د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم المخزومي، د.ت ج٨، ص ١٥٦.

٣- لا يمكن الوصول إلى هدف المناظرة الذى يجب أن تتقيد به إلا عن طريق النظر والبحث عن الحقيقة بوساطة البصيرة.

٤- إن هذا الهدف المُحدَّد للمناظرة يبرز الفارق الكبير بين مصطلحي المناظرة والجدل فلا علاقة للثاني بالأول، وذلك لاختلاف هدف كل منهما عن الآخر: هدف الجدل ليس إظهار الحقيقة المطلقة؛ التي تدل على الإطلاق في دائرة اهتمامه. فهدف الجدل هو الدفاع عن قضية ما أو هدم قضية ما بغض النظر عن طبيعة هذه القضية أو علاقتها بالحقيقة ودون أي اهتمام بمقومي الحق أو الباطل»[١].

٥- التكافؤ والمماثلة بين المتناظرين فيما هم فيه؛ المماثلة في التخصص العلمي والمنزلة العلمية.

٦- الوجود الفعلي للمتناظرين في مكان وزمان واحد.

٧- استخدام الحجج والبراهين للدفاع عن الرأي ضد الرأي الآخر.

٨- الإصغاء والانتظار حتى ينتهي المناظر من كلامه.

٩- في نهاية المناظرة لا بد أن يصل المتناظران إلى نتيجة فلا يجوز أن تنتهي المناظرة بدون وصول إلى نتيجة أو انتصار أحد المتناظرين على الآخر.

وأركان المناظرة، هى:

١- الموضوع : المراد بالموضوع المسألة أو نقطة البحث، والمناظرة قد تتسم بوحدة الموضوع أو بتشعبه، فوحدة الموضوع، كما في مناظرة سيبويه والكسائي في "المسألة الزنبورية"، ومناظرة أبي حاتم والتوزي في المذكر والمؤنث، ومناظرة المازني والأخفش

[1] د. حسين الصديق: المناظرة في الأدب العربي الإسلامي، الشركة المصرية العامة للنشر لونجمان، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٦٠ – ٦٢ بتصرف.

في الشرط وغيرها. والمناظرات ذات الموضوعات المتعددة المتشعبة كما في مناظرة الكسائي واليزيدي في النسب والأحرف المشبهة بالفعل، ومناظرة ابن كيسان والمبرد في "الإعراب والبناء" والممنوع من الصرف.

ولا بد من معرفة المتناظرين بموضوع المناظرة، والموضوع قد يختاره أحد المتناظرين أو صاحب السلطة. ومن المفترض مراعاة تخصص أطراف المناظرة عند اختيار الموضوع حتى يتمكن كل منهما من مناظرة الطرف الآخر وتأييد آرائه بالحجج والبراهين.

٢- طرفا المناظرة: لا بد من وجود شخصين في المناظرة ويكون لكل منهما رأي مخالف للآخر ويأتي بالحجج للدفاع عنه ضد رأي خصمه. وقد يكون أطراف المناظرة غير شخصين كما حدث في مناظرة الكسائي واليزيدي عندما تدخل "شيبة بن الوليد" برأيه في المناظرة فأصبح طرفًا ثالثًا فيها وقد يشارك الجمهور في المناظرة. وقد تصبح أطراف عدة أو بين عالم وفريق كما حدث في مناظرة المازني مع نحاة الكوفيين في مجلس الواثق.

والذي جمع بين أطراف المناظرة إما خلاف بينهما كما حدث بين سيبويه والكسائي، وإما خليفة جمع بينهم للتناظر كما كان يحدث عادة مع المأمون، أو دعوة من وزير كما في مناظرة السيرافي ومتّى.

٣- المجلس: وهو المكان الذي يتناظر فيه الأطراف، قد يكون هذا المكان مُعَد مسبقًا من أجل مناظرة محددة وقد يكون في أي مكان إذا كانت المناظرة فجأة. وهذا المجلس لا يقتصر على دور الخلفاء أو الوزراء والأمراء بل قد يكون في بيت عالم من العلماء أو في السوق أو في المسجد؛ أي في أي مكان يصلح للتناظر.

أما عن طبيعة المجلس فخير من يحدثنا عنه المسعودي قائلاً: «يحدثنا يحيى بن أكثم (قاضي البصرة من قبل المأمون) أن المأمون كان يجلس للمناظرة في الفقه يوم

الثلاثاء، فإذا حضر الفقهاء، ومن يناظره من سائر أهل المقالات، أُدخلوا حجرة مفروشة، وقيل لهم: انزعوا أخفافكم، ثم أُحضرت الموائد، وقيل لهم: أصيبوا من الطعام والشراب وجددوا الوضوء، ومن خُفه ضيق فيلنزعه، ومن ثقلت عليه قلنوسته فليضعها، فإذا فرغوا أتوا بالمجامرة فبخروا وطيبوا، ثم خرجوا، فاستدناهم حتى يدنوا منه، ويناظرهم أحسن مناظرة، وأنصفها وأبعدها من مناظرة المتجبرين فلا يزالون كذلك إلى أن تزول الشمس، ثم تنصب الموائد الثانية فيطعمون وينصرفون»[1]

هذا النص ذو دلالات متعددة منها أن المناظرات اتسمت باحترام الخلفاء وتبجيلهم للعلماء وإكرام منازلهم، وحرصهم على تقريبهم منهم حتى لا يشعروا بالهيبة التي قد تجعل أحد المتناظرين يخاف فلا يستطيع التناظر، وحرص الخلفاء على تهيئة العلماء نفسيًا وجسديًا قبل المناظرة، والمناظرة قد تأخذ وقتًا طويلاً فقد تستغرق يومًا كاملاً، ويدل على معرفة الخلفاء بأنواع المناظرة فمنها التي تتسم بالعدل وأخرى بالتجبر.

٤– الجمهور: يعد الجمهور بمنزلة الحكم في أغلب المناظرات، وينقسم إلى نوعين:

الأول: جمهور خاص: أي أنه من العلماء المتخصصين في المجال نفسه الذي تدور حوله المناظرة ويستطيعون أن يدلوا بدلوهم فيه.

الآخر: جمهور عام: غير متخصص، وهذا النوع من الجمهور سهل التأثير فيه ببعض الكلمات التي قد تثيرهم ضد أحد الأطراف المتناظرة، ويدعوهم ذلك إلى الوقوف بجانب من لديه قدرة على الحديث بلباقة ولديه قدرة على الجدال كما حدث مع سيبويه عندما أثار الأصمعي الجمهور ضده وقد اعترف الأصمعي أنه انتصر

[1] المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح/ أ. محمد سيد العريان،، طبعة ١٩٦٥م، ج٣، ص ٤٣٢.

في المناظرة من خلال تأثيره في الحضور حيث استطاع أن يؤثر فيه بحديثه وقدرته الخارقة على الكلام.

والحكم له تأثير في المناظرة فعادة ما يكون الحكم عارفًا بقوانين المناظرة وآدابها، وبإمكان الحكم أن يوقف المناظرة وأن يحكم لأحد المتناظرين، وأن يقوم بتوزيع الكلمة بين المتناظرين، أما الأشخاص الحاضرة فلا تأثير لها في مجريات المناظرة.

آداب المناظرة: أو آداب البحث والمناظرة علم يتعلق بقواعد نظرية وأخلاقية تضبط المباحثات والمناظرات. وقد أطلق هذا المصطلح على مجموعة من القواعد والآداب التي ينبغي أن يلتزم بها المتناظران.

ولقد كان هذا العلم في كثير من الكتب الخاصة بعلوم أخرى وخاصة ما يتضمن منها الجدل فلم يكن له في البداية مؤلفات خاصة، وأيضًا في كتب اللغة والأدب وغيرها ومن ذلك ما وجدته في كتاب "الكامل" أي في القرن الثالث الهجري حيث قال: «قال ابن عباس –رحمه الله– لجليسي عليّ ثلاث: أن أرميه بطرفي إذا أقبل وأوُسِّعَ له إذا جلس وأُصْغي إليه إذا حَدَّث»[1]

فهذا النص يوضح لنا بعضًا من آداب المناظرة وهي النظر إلى الطرف الآخر ليعطيه قدرًا من الاهتمام والإصغاء إليه إلى أن ينتهي من حديثه وأن يعطيه حقه من المجلس.

وفي "الكافية في الجدل" (٤١٩ – ٤٧٨هـ): نجده يخصص فصلًا للحديث عن هذه الآداب بعنوان "فصل في آداب الجدل" قائلًا: «يحذر رفع الصوت جهرًا زائدًا على مقدار الحاجة، فإنه يورث الحدة والضجر، ويتجنب من أسباب الضجر والحدة، فإنه يورث البلادة، وإن كان يتوهمه جلادة، ويقطع مادة الفهم والخاطر.

[1] المبرد: الكامل في اللغة والأدب، علق عليه/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، ج١، ص ١٤٣.

– وإياك والكلام في مجالس الخوف والهيبة فإنك عند ذلك في حراسة الروح على شغل من حراسة المذهب ونصرة الدين»[1]

وفي "كتاب بغداد" لطيفور نعثر على نص ذي دلالة كبيرة حيث قال: «مناظرة بين يدي المأمون وكلام جميل له في آداب المناظرة: وحدثنا يحيى بن الحسين قال: ... وجرى الكلام بينهما إلى أن قال محمد لعلي يا نبطي ما أنت والكلام. قال: فقال المأمون وكان متكئًا فجلس– الشتم عي، والبذاء لؤم إنا قد أبحنا الكلام وأظهرنا المقالات فمن قال الحق حمدناه، ومن جهل ذلك وقفناه ومن جهل الأمرين حكمنا فيه بما يحب فاجعلا بينكما أصلاً فإن الكلام فروع فإذا اقترعتم شيئًا رجعتم إلى الأصول»[2]

هذا النص يوضح لنا حرص الخلفاء على التزام المتناظرين بآداب المناظرة ولذلك اعترض المأمون على خروج أحد المتناظرين عن هذه الآداب فأحب أن يذكره بها.

وأتى الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) بنص يحتوى شرائط المناظرة –آدابها– قائلًا: «قال المأمون لهاشمي حضر مجلسه فناظره وشغبه:

لا ترفعن صوتك يا عبد الصمد إن الصواب في الأسدّ لا الأشدّ

– وقال عمر بن عبد العزيز لرجل كان يكثر الصياح والجلبة أخفض الصوت فلو نيل خير برفع الصوت لأدركه الحمير والكلاب..

اجتمع متكلمان فقال أحدهما هل لك في المناظرة فقال على شرائط أن لا تغضب، ولا تعجب، ولا تشغب، ولا تحكم، ولا تقبل على غيري وأنا أكلمك، ولا تجعل الدعوى دليلاً، ولا تجوز لنفسك تأويل آية على مذهبك إلا جوزت إليّ تأويل

---

[1] الجويني: الكافية في الجدل، تح/ د. فوقيه حسين محمود، الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م، ص ٥٢٩ – ٥٣٠.

[2] طيفور: كتاب بغداد، تح: أ/ محمد زاهد بن الحسن الكوثري، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، ص ٢٢.

مثلها على مذهبي وعلى أن تؤثر التصادق وتنقاد للتعارف، وعلى أن كلامنا يبنى مناظرته على أن الحق ضالته والرشد غايته»[1]

فيؤكد على عدم رفع الصوت لأنه ليس من الآداب في شيء ثم يأتي لنا بشرائط مهمة لا بد أن يعرفها من يُقدم على المناظرة.

أما عن سبب التأليف في هذا العلم فيحدثنا ابن خلدون (٧٣٢ – ٨٠٨هـ) قائلًا: «لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعًا وكل واحد من المناظرين في الاستدلال والجواب مرسلاً عنانه في الاحتجاج ومنه ما يكون صوابًا ومنه ما يكون خطأ فاحتاج الأئمة أن يضعوا آدابًا وأحكامًا يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول وكيف يكون حال المستدل والمجيب، وحيث يسوغ له أن يكون مستدلاً، وكيف يكون مخصومًا منقطعًا، ومحل اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السكوت ولخصمه الكلام والاستدلال، ولذلك قيل فيه إنه معرفة بالقواعد من الحدود وفي الاستدلال التي يُتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه سواء كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره»[2]

وعندما نصل إلى القرن التاسع نجد الكثير من الرسائل المؤلفة لهذه الآداب وتحمل هذا العنوان الدال عليها ومنها :

– رسالة في آداب البحث ← لمولانا حسين اليزيدي من تلامذة العلامة الدواني.

– رسالة في آداب البحث ← للشريف الجرجاني.

– شرح رسالة المولى عضد الدين في آداب البحث ← للمولى عصام.

---

[1] الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، المطبعة العامرة الشرفية، ١٣٢٦هـ، ج١، ص ٣٥.

[2] ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون وهي الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، تح: المستشرق الفرنسي أ.م. كاترمير، عن طبعة باريس سنة ١٨٥٨هـ، م٣، ص ٢٥ – ٢٦.

– رسالة في آداب البحث ← لابن الكمال الذي يعرفه قائلاً: «إن آداب البحث علم باحث عن أحوال المتخاصمين في النسبة بين الشيئين إظهارًا للصواب ويقال لهما السائل والمعلل»[1]

وقال الآمدي : «ويسمى هذا الفن علم آداب البحث وعلم صناعة التوجيه وعلم المناظرة أيضًا»[2]

و"رسالة في آداب البحث" لطاشكبري زاده الذي كتب نظمًا عن آداب المناظرة فقال:

ولْيُجْتَنَبْ فيها عن الإطناب	ثم عن الإيجاز والخطاب
إلى رفيع القدر والمهابة	وعن كَلاَمٍ شابه الْغَرَابَهْ
ومجمل من غير أن يُفَصَّلاَ	كذا تَعَرُّضٌ لما لا مَدْخلا
كذاك عن دَخْل قُبيل الفهم	لا بأس من إعادة الفهم
ولا يَظُنُّ خصمه حقيرًا	وليلزم التعظيم والتوقيرا
ثم عن الضِّحْكِ وما قد ذُكرا	وما عنيناه ومِنّا صَدَرَا
إيرَادُهُ قد صَحَّ في ذا الباب	فهذه خواتم الآداب»[3]

---

[1] ابن الكمال: رسالة في آداب البحث، مخطوطة رقم ١٨٠١د فنون – منوعة، بلدية الإسكندرية، رقم الحفظ ١٩٧ فنون، ص ٥٦.

[2] عبد الوهاب الآمدي: شرح الولدية في آداب البحث والمناظرة، شرح: محمد بن حسين المعروف بمنلا عمر زاده، د.ت، ص ١١.

[3] مجموع مُهِمَّات الْمُتون، الحلبى، مصر، ط٤، ١٣٦٩هـ – ١٩٤٩م، ص ٢٨٧.
وينظر في هذه الآداب أيضًا:

=

ذكر لنا أهم آداب المناظرة التي يجب أن يلتزمها المتناظرون. ثم تحدثت عن نشأة المناظرات وقد قسمت الحديث عن هذه النشأة إلى أربع مراحل أثبت من خلالها أن المناظرات شأنها شأن أي فن لا بد أن يمر بمراحل ليصل إلى مرحلة النضج والاكتمال، وقد أنكرت أن تكون المناظرات فنًّا جديدًا لم يظهر إلا بظهور الإسلام بل هي فن وُجد منذ الجاهلية؛ فحيثما وُجد بشر وُجد اختلاف وجدت مناظرات أو ما شابهها للتعبير عن هذا الاختلاف.

---

* ابن النجار: شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر، شرح المختصر في أصول الفقه، تح: د. محمد الزخيلي، د. نزيه حماد، الرياض ١٩٩٣م، ج٣، ص ٣٦١ وما بعدها.

* شرح رسالة في آداب البحث، عصام الدين طاشكبري زاده، ضمن مجموعة من نفائس المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، مخطوط رقم ٨٧٨.

* الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم بجدة، ص ٩١.

* محمد محيي الدين عبد الحميد، رسالة في آداب البحث والمناظرة، دار الطلائع، ط٢٠٠٦م، ص ٨٨.

* د. علي جريشة، أدب الحوار والمناظرة، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٩م، ص ٦٩ – ٧١.

* ا د. رحيم جبر أحمد الحسناوي، لمناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ٧٨ – ٨٦.

* عبد الرحمن حسن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م، ص ٣٧٢ وما بعدها.

* د/ حسين الصديق، المناظرة في الأدب العربي الإسلامي، الشركة المصرية العامة للنشر لونجمان، ط١، ٢٠٠٠م، ص ٩٢ – ٩٨.

ويكفينا قول ابن المقفع «لا تخل قلبك من المذاكرة فيعود عقيمًا ولا تعف طبعك من المناظرة فيعود سقيمًا»[1] وقد تلا هذا التمهيد ثلاثة فصول يعقبها خاتمة.

أما **الفصل الأول**:. فقد كان بعنوان **(المسائل النحوية في المناظرات)** فقد درست المسائل التي كانت مجالًا للمناظرات وقد رتبتها ترتيبًا تاريخيًا ولم أذكر نص المناظرة كاملًا؛ نظرًا لطوله بل اكتفيت بوضع عنوان لكل منها، ثم عرضت آراء المتناظرين، ثم آراء هؤلاء المتناظرين على الفكر النحوي من خلال كتب النحاة، ثم رجحت أحد الآراء. وقد ركزت في هذا الفصل على ما أثارته المسائل المطروحة من قيم خلافية أتاحت للمناظر أن يُوقع خصمه في الخطأ فكانت المسائل على النحو التالي: (صوتية، وصرفية، ونحوية) إلا أنني لم أعثر على مسائل صوتية في النصوص التي جمعتها سوى إشارة إلى مناظرة جرت بين أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) وبين أبي عمرو أبي العلاء (ت ١٥٤هـ)، ثم تناولت المسائل الصرفية التي كانت مجالًا لكثير من المناظرات، وهنا قد يعترض معترض فيقول: لِم اقحمت المسائل الصرفية في هذا الفصل رغم أن عنوانه" المسائل النحوية" ؟ فأقول لأن المسائل الصرفية في القرون الأولى لم تُفرد لها مؤلفات خاصة في حين أنها نالت حظًا وافرًا من نصوص المناظرات فشملت معظم أبواب الصرف كالميزان الصرفي، والنسب، والمقصور والممدود، والمصادر، والتثنية، وإسناد الفعل، والتصغير، والتذكير والتأنيث، والميزان الصرفي. وقد كان أغلبها يدور حول الميزان الصرفي حيث كان محور المناظرة حول ما وزن كذا ومنها: ما وزن أولق، وتوراة، وضحى... وكذلك كيفية بناء مثال كذا من كذا، وقد نال البناء النصيب الأكبر من المسائل الصرفية.

ومن هنا درست المناظرات الصرفية وقسمتها إلى نوعين:

---

[1] الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ج١، ص ٣٣.

١. صيغ واقعية:

فالواقعية هي المستخدمة في اللغة وسوف أبدأ بالأوزان الخاصة بالأفعال ثم الأوزان الخاصة بالأسماء، وهي: (وزن نكتل، وزن توراة، وزن ضحى، وزن أولق).

٢. صيغ افتراضية:

ويدخل فيها "بناء مثال على مثال"، وهي: (البناء من رجا يرجو مثل: اِفْعَلَلْتُ، واِفْعَلَيْتُ، واِفْعَلَوْتُ، الأمر من (إدّا) و(يؤده)، بناء مثال (افعلوت) من (رميت)، بناء سفرجل مثل عنكبوت). ويندرج تحتها إسناد الافعال إلى الضمائر، نحو: (إسناد الفعل (بدا) إلى نون النسوة) والتذكير والتأنيث، والمقصور والممدود.

ثم تناولت المناظرات النحوية بداية بالمسألة الزنبورية التي نالت شهرة واهتمامًا من قِبل النحاة والمؤرخين وأصحاب التراجم، ثم المناظرات التي وقعت بين الكسائي وأبي يوسف الفقيه فقد دارت بينهما غير مناظرة، وكذلك ما وقع بين الكسائي وبين اليزيدي فقد دارت بينهما مناظرتان، وتناولت أيضًا المناظرات التي وقعت بين نحوي وآخر ولم تتكرر بينهما المناظرة مرة أخرى ومنها ما وقع بين المازني والأخفش، وبين الزجاج وهارون الحائك، وبين المبرد والزجاج، وأخيرًا ختمت الفصل بالمناظرة التي دارت بين السيرافي ومتَّى وقد كانت هذه المناظرة مثالًا صارخًا للصراع بين النحو العربي والمنطق اليوناني. ثم تناولت مناظرة وقعت بين الفراء والجرمي حول الخلاف في رافع المبتدأ وقد وضعتها تحت عنوان (مسائل متفرقة) لأنها تهتم بمسائل شكلية منطقية لا أثر لها في الإعراب أو المعنى. وقد تنوعت المسائل النحوية على النحو الآتي: (وضع الضمير موضع الاسم الظاهر، المسألة الزنبورية، إعراب كلمة في بيت شعري، إضافة ما ناب عن (إذ) و(إذا) إلى الجملة الاسمية، حد الفاعل والمفعول به، ولِمَ رُفِع نائب الفاعل؟، عمل اسم الفاعل، عامل الجزم في فعلي الشرط، والعامل في (أي)، جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور

بحرف جر، التوكيد، وحروف المعاني، جواز دخول (إذ) في جواب (بينا).

أما **الفصل الثاني** فكان عن **(الحجاج في المناظرات)** وقد تحدثت فيه عن تعريف مصطلح الحجاج عند الغرب والعرب، ثم أيدت رأى الباحثين بأن الحجاج ليس علمًا حديثًا معاصرًا بل هو علم قديم حيث وجدت له جذور قوية في كتب التراث المختلفة فهو لا يقتصر على مجال بعينه بل هو مزيج من العلوم المختلفة. وقد عانيت كثيرًا في تطبيق هذه النظرية على النصوص التي جمعتها؛ نظرًا لتداخل أكثر من بعد حجاجي في النص الواحد وتنوع الحجج بين الظهور والإضمار إضافة إلى أنني لم أجد دراسة تناولت نصًّا نحويًّا واحدًا من الناحية الحجاجية فكنت كحاطب ليل أحاول قدر استطاعتي الإفادة مما قرأته نظريًا ليساعدني في التطبيق، وقد قسمت الحجج وفق أنواعها على النحو الآتي:

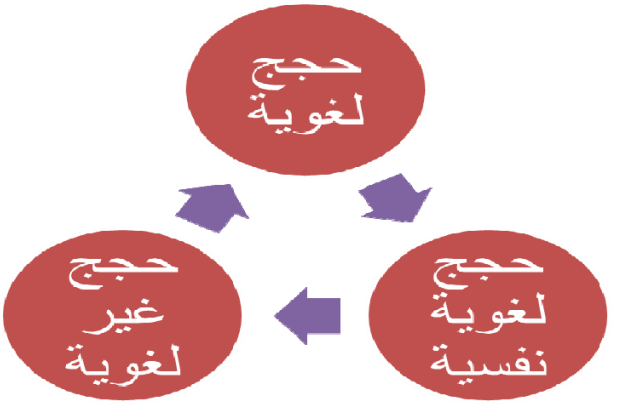

*حجج لغوية: ويندرج تحتها الاقتباس، والاستفهام ووظائفه الحجاجية فهو لم يأت هنا لغرضه الحقيقي، وتقنية التكرار، والتغليط أو المغالطة، والروابط الحجاجية وقد اقتصرتُ هنا على الروابط التي عثرت عليها في المناظرات، ثم تحدثت عن الإشاريات الاجتماعية، والعوامل الحجاجية وقد فرقت بينها وبين الروابط؛ فالعوامل تعمل على حصر وتقييد الإمكانات الحجاجية فحسب في حين أن

الروابط تربط بين حجة ونتيجة، وحيل السائل المغالطي التي تُبنى على المغالطة في تقديم الحجة.

*حجج لغوية نفسية: وهي ما يُعرف بـ(العنف الفكري) أو بـ(خرق المتكلم آداب المناظرة) ومنها: إصدار أحكام تقييمية، والتعبير عن مشاعر شخصية غير موضوعية، والتعنيف واللوم...

*حجج غير لغوية: وقد أدرجت تحتها كل ما هو غير لغوي مثل: الإشارة الجسدية، ومقام الحال.

أما **الفصل الثالث** فكان بعنوان **(أشكال المناظرات)** وقد درست المناظرات في هذا الفصل من جوانب عدة؛ نظرًا لعلاقة النصوص بالسياق الفكري والحضاري للحقبة الزمنية التي تمت فيه لذا قسمت هذا الفصل على النحو الآتي: جو المناظرة من حيث الهدوء أو التحايل على الخصم أو التسامح بين الطرفين، ثم تحدثت عن أشكال الحوار وقسمته إلى نوعين : الأول مباشر والآخر غير مباشر، ثم تناولت أشكال الخلاف الواقع في المناظرات وكان على قسمين أولهما واقعي وثانيهما مصطنع، ثم عرجت إلى الحديث عن أثر الحضور (الحكم والجمهور) في شكل المناظرة ونتيجتها وكذلك أثر المجلس نفسه أو المكان التي تمت فيه المناظرة، ثم تناولت مسألة التخصص في الموضوع مجال المناظرة لما له من أهمية وقد اشترط كثير من العلماء ضرورة توافق المتناظرين في مجال المناظرة إلا أنني رأيت بعض المناظرات التي لم تلتزم بذلك كما حدث بين الكسائي وأبي يوسف الفقيه وكذلك بين السيرافي ومتى بن يونس، وقد لفت انتباهي أن بعض المناظرات احتوت على نوع من النقد؛ لذا تناولت بعض أشكال النقد التي جاءت في المناظرات نحو نقد أنواع الاستدلال ونقد الإعراب، وأخيرًا تناولتُ المناظرات من حيث وحدة الموضوع أو تعدده فقد تعددت موضوعات المناظرة الواحدة وخير مثال على هذا

المسألة الزنبورية والمناظرات التي وقعت بين الكسائي وأبي يوسف وكذلك التي دارت بين ثعلب والمبرد...ثم نظرت في تطور أشكال المناظرة من القرن الأول وحتى القرن الرابع، وماذا حدث فيها من تغير.

هذا وقد ختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم ما توصلت إليه من نتائج، ومنها:

١- معظم المسائل الصرفية التي كانت مجالاً للتناظر بين العلماء كانت خاصة بمسائل التمرين؛ لذا كان يُخطئ فيها كثير من العلماء نظرًا لغموض بعض المسائل وتعقيدها ومن أمثلة ذلك ما دار بين سيبويه والفراء، وبين أبي جعفر بن النحاس وابن ولاد، وبين الفارسي وابن خالويه، وبين الفارسي وبين أصحاب أبي بكر بن الخياط.

٢- الميزان الصرفي يأتي في المرتبة الثانية من اهتمام النحاة أو من المسائل المتناولة في المناظرات، وذلك أنه يتطلب معرفة الأصول والزوائد، والحذف، والقلب، والإبدال، .. فلا بد أن يكون المناظر على دراية بأنواع التغيير التي تحدث في الكلمة كي يستطيع الإجابة عنها، ومن هذه المناظرات ما جاء في وزن (نكتل)، ووزن (أولق)، ووزن (توراة)، و(ضحى).

٣- التذكير والتأنيث أيضًا نالت حظًا وافرًا من المناظرات لأنها ظاهرة سماعية لا تخضع للقياس إلا في النادر؛ لذلك آثر العلماء التناظر فيها لما لها من قيم خلافية تستطيع أن توقع الخصم في الخطأ.

٤- معظم المسائل التي رأى فيها المناظر أن خصمه أخطأ كانت بسبب الخلاف بين المذهبين فإذا أجاب الخصم بما يخالف مذهب مناظره خطأه على الرغم من أن كليهما على صواب.

٥- على الرغم من أن المسائل صرفية بحتة فإن المتناظرين لم يكونوا نحاة فحسب

بل وجدت مناظرات ضمت نحوي وأديب، كالمناظرات التي كان فيها الأصمعي.

٦- هناك مناظرات بين النحاة الذين ينتمون إلى مذهب نحوي واحد سواء أكان بصريًا أم كوفيًا، فهي لم تقتصر على الاختلاف بين المذهبين.

٧- كانت أكثر المناظرات بين ثعلب وبين المبرد ويبدو أن السبب في ذلك ما عُرِفَ عنهما من تنافس علمي وكذلك لما بينهما من خلاف في المذهب؛ وكذلك بين ابن النحاس وابن ولاد عدد كبير من المسائل الصرفية ولكن هل السبب في ذلك التنافس العلمي فحسب أم أن هناك أسباب أخرى؟!!

٨- المناظرات لم تقتصر على النحاة فحسب بل ضمت أيضًا الأدباء كالأصمعي، والفقهاء كأبي يوسف الفقيه، والمنطقي كمتّى، وهذا يدل على أن النحو أساس العلوم كلها، ولذا شُرط أن يكون الفقيه على علم باللغة والنحو لما لهما من أثر في إصدار الأحكام والتشريع والتفريق بين المعاني المختلفة، ورأينا كيف أن فقيه كبير كأبي يوسف أخفق في العديد من المسائل الفقهية وإصدار الأحكام لقلة معرفته بقواعد النحو.

٩- معظم المسائل التي طُرحت في المناظرات تهتم بالمعاني أكثر من اهتمامها بالألفاظ أو العلامة الإعرابية، وهذا إن دل على شيء فيدل على أن النحو ليس تسكين أواخر الكلمات فحسب، فقد وقع كثير من المتناظرين في الخطأ بسبب اقتصاره على القواعد الإعرابية، من دون النظر إلى المعنى كما حدث مع الكسائي عندما أعرب (مهر) بناء على العلامة الإعرابية ولم يهتم بالمعنى، وفي إعراب (رجلاً) فقد اهتم المتناظرون بالقاعدة النحوية دون الوقوف على صحة المعنى.

١٠- تناولت المناظرات عددًا من المسائل التي لن يستطيع الإجابة عنها إلا

المتخصص لذا كانت مثارًا للخلاف حتى بين النحويين أنفسهم.

١١- كانت أكثر المناظرات بين النحاة الذين ينتمون لمذهب نحوي واحد خلاف ما توقعناه من أن سبب المناظرات الخلاف بين المذاهب النحوية فوجدت مناظرات كثيرة بين البصريين أنفسهم، أو الكوفيين، وهناك مناظرات عامة لا خلاف فيها بين المذهبين وهنا قد يأتي المناظر برأي جديد ثم ينتشر عنه بعد ذلك، وقد يتفق البصري مع الكوفي على الرأي نفسه أو العكس فقد وافق الكسائي البصريين في بعض المسائل.

١٢- شارك البصريون الكوفيين في القياس على الشاذ أو النادر وذلك أنهم جوزوا التعجب مما بني للمجهول وإن لم يُسمع عن العرب.

١٣- كانت هناك مسائل خلافية بسبب نظرية العامل وهي ما أسميناها بمسائل متفرقة، وذلك لاختلاف البصريين والكوفيين في تطبيق هذه النظرية.

١٤- كان هناك تعصب للمذاهب كما رأينا في مناظرات الكسائي واليزيدي، وبين ثعلب والمبرد فقد كان كل منهما يحاول أن ينتصر لمذهبه معتمدًا على ما لم يصل إليه الآخر من علم أو على توجيه جديد لبعض التراكيب النحوية، أو على بيان ضعف رأي خصمه بالقدح فيه كما حدث في مناظراتهم جميعًا.

١٥- بعض النحويين لديهم قدرة على التناظر في مسائل أخرى ليس لها علاقة بالنحو إلا أنه يستطيع أن يربطها بهذا العلم كما فعل السيرافي مع متَّى.

١٦- كانت هناك مسائل مبنية على التمويه والغموض حتى أنني لم أستطع فهم المراد منها، ولذا ظننت أن المناظر أراد ذلك لإفحام خصمه والنيل منه كما فعل ابن النحاس مع ابن ولاد في المسائل الغامضة التي سأله فيها فهي مسائل يشوبها كثير من الغموض في المعنى فضلاً عن الإعراب ولم أطمئن إلى صحتها، وأظن أنه قصد ذلك لأن المناظرات كانت مجالاً للمنافسة العلمية والعملية بين النحاة.

١٧- الحجاج لا يعتمد فقط على اللغة فهو ليس علمًا أو فنًا يعتمد على أساليب محددة بل هو عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يعتمد عليها من شتى التخصصات والمجالات التي تخدم الحجة أو المحاجة.

١٨- هناك نصوص خلت من الاقتباسات ومن شتى أنواع الحجج ومنها على سبيل المثال المناظرة التي حدثت بين الزجاج وهارون الحائك حول وضع الضمير موضع الاسم الظاهر، في حين اعتمدت بعض المناظرات على أنواع دون غيرها من الاقتباسات، وقد اعتمدت ثلاث عشرة مناظرة على الحجج العقلية فحسب دون الحجج النقلية أو الاقتباسات بشتى أنواعها كما تحدثت عن ذلك تحت عنوان "غياب الاقتباسات في بعض النصوص".

١٩- ولقد خلت النصوص كلها من الاقتباس من الأحاديث النبوية الشريفة.

٢٠- تساوت الاقتباسات من الآيات القرآنية مع الاقتباسات من الشعر العربي فكان عدد النصوص لكل منها سبعة نصوص.

٢١- كان النصيب الأكبر في الاقتباسات الاقتباس من كلام عالم أو مشهور أو نحوى أو إجماع حيث وصل عدد النصوص أربعة عشر نصًا.

٢٢- يأتي الاقتباس من الأمثال العربية العربية في المرتبة الأخيرة من الاقتباسات حيث لم أجد إلا مناظرة واحدة اعتمد فيها المبرد على الاقتباس من المثل العربي الشهير "شر أهر ذا ناب".

٢٣- الاستفهام لغرض حجاجي جاء في إحدى عشر موضعًا حيث خرج الاستفهام عن غرضه الحقيقي لأغراض حجاجية مختلفة.

٢٤- ظهر المتناظرون في أغلب المناظرات متعاونين ملتزمين بآداب المناظرة إلا فيما ندر.

٢٥- فقدت بعض المناظرات مصداقيتها في عرض المسائل إلا أن المناظر نجح في إقناع خصمه والتدليل على خطأه.

٢٦- اعتمد المتناظرون على جل الوسائل والحجج سواء كانت لغوية أو غير لغوية ليستطيعوا الظفر والنيل من الطرف الآخر (الخصم).

٢٧- استهوت طريقة المناظرات كثيرًا من العلماء؛ لذا وجدت للعالم الواحد غير مناظرة خاصة (الكسائي) ويبدو أن السبب وراء ذلك رغبته في انتشار الكوفي فضلاً عن الحفاظ على مكانته التي نالها عند أصحاب السلطة من الخلفاء والوزراء والأمراء، لذا وجدته يتناظر مع (سيبويه، وأبي يوسف الفقيه، واليزيدي، وضرار، والنظام)، وقد تناظر مع العالم فيهم أكثر من مرة.

٢٨- انتشرت المناظرات التي كان يتحايل فيها المتناظر على خصمه في القرنين الثاني والثالث فقد بلغ مجموعها في القرن الثاني (٧) مناظرة وفي القرن الثالث (٦) مناظرة، وذلك أن المذهب الكوفي كان قد تم تكوينه لذا كان التحدي والصراع بين المذهبين واضحًا.

٢٩- انتشرت ظاهرة (التحكيم) في مناظرات القرن الثاني الهجري بشكل ملحوظ، وكان الحكم غالبًا ما يكون من الأعراب لأنه يمثل السماع، أو عالم موثوق بعلمه إلا أن هذه الظاهرة قلت في مناظرات القرن الثالث فلم نجد إلا مناظرة واحدة وهي التي احتكم فيها المتوكل والفتح إلى المبرد لكي يفصل بينهما فيما وقع الخلاف فيه، واختفت في القرن الرابع للهجرة اختفاءً كليًا، ويبدو أن السبب في ذلك ما تسرب إلى أمانة هؤلاء الأعراب ووثاقتهم.

٣٠- تميز القرن الثاني الهجري بوقوع المناظرات في حضور صاحب السلطة فقد بلغت (٥) مناظرات وفي القرن الثالث بلغت(٦) وفي القرن الرابع مناظرة واحدة، على خلاف ما كنا نتوقعه فقد اشتهر القرن الرابع بالمناظرات نظرًا لازدهار

الحركة العلمية به وتنوع العلوم والثقافات إلا أن المناظرات في هذا القرن لم تكن في حضور الحاكم –إلا نادرًا– بل كانت في مجالس العلم الخاصة أو المساجد.

٣١- وقعت مناظرات بين علماء نحويين وآخرين غير متخصصين في هذا العلم، فهؤلاء العلماء يعرفون ضرورة التبادل بين العلوم والثقافات المختلفة، ولكني أعني بعدم التخصص هنا أن المناظرة أخلَّت بأحد شروطها.

٣٢- مكنت الثقافات الأخرى بعيدًا عن التخصص النحويين في مناظرة في المجالات المختلفة كما فعل الكسائي مع أبي يوسف حينما ناظره في قضايا الفقه على طريقة النحاة فأفحمه؛ ولذا قال له (أنا أفضل منك، لأني أُحسن ما تحسن، وأحسن ما لا تحسن). كذلك تمكن السيرافي من إفحام متَّى لأنه من أصحاب الكلام والمنطق لذا صدرت آراء السيرافي النحوية عن عقلية جدلية تميل إلى الفلسفة والمنطق والجدل. وذلك لم يقتصر على قرن بعينه فالكسائي يمثل القرن الثاني والسيرافي يمثل القرن الرابع. في حين أن هذا النوع لم يقع في القرن الثالث الهجري.

٣٣- تميز القرن الثاني الهجري بالمناظرات ذات الموضوعات المتعددة فقد بلغ مجموع تلك المناظرات (٥) مناظرة، وفي القرن الثالث الهجري (٣) مناظرة وفي القرن الرابع مناظرتان.

وقد تنوعت مصادر الرسالة بين مصدر قديم ومرجع حديث وقد قاربت المائة والثلاثين كتابًا فضلًا عن الدوريات والمجلات وبعض المخطوطات، أما عن مصادر البحث الأساسية فكانت عبارة عن الكتب التي جمعت منها نصوص المناظرات.

المصادر والمراجع

الجويني: الكافية في الجدل، تح/ د. فوقيه حسين محمود، الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.

د. حسين الصديق: المناظرة في الأدب العربي الإسلامي، الشركة المصرية العامة للنشر لونجمان، ط١، ٢٠٠٠م.

ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون وهي الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، تح: المستشرق الفرنسي أ.م. كاترمير، عن طبعة باريس سنة ١٨٥٨هـ.

الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح/د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم المخزومي، د.ت .

الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، المطبعة العامرة الشرفية، ١٣٢٦هـ.

ا د. رحيم جبر أحمد الحسناوي، لمناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم بجدة.

طيفور: كتاب بغداد، تح: أ/ محمد زاهد بن الحسن الكوثري، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.

عبد الرحمن حسن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

د/ حسين الصديق، المناظرة في الأدب العربي الإسلامي، الشركة المصرية العامة للنشر لونجمان، ط١، ٢٠٠٠م.

عبد الوهاب الآمدي: شرح الولدية في آداب البحث والمناظرة، شرح: محمد بن

حسين المعروف بمنلا عمر زاده، د.ت.

مجموع مُهمَّات الْمُتون، الحلبى، مصر، ط٤، ١٣٦٩هـ – ١٩٤٩م.

عصام الدين طاشكبري زاده، شرح رسالة في آداب البحث، ضمن مجموعة من نفائس المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، مخطوط رقم ٨٧٨.

د. علي جريشة، أدب الحوار والمناظرة، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٩م.

ابن الكمال: رسالة في آداب البحث، مخطوطة رقم ١٨٠١د فنون – منوعة، بلدية الإسكندرية ، رقم الحفظ ١٩٧ فنون.

المبرد: الكامل في اللغة والأدب، علق عليه/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

محمد محيي الدين عبد الحميد، رسالة في آداب البحث والمناظرة، دار الطلائع، ط٢٠٠٦م.

المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح/ أ. محمد سيد العريان،، طبعة ١٩٦٥م.

ابن النجار: شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر، شرح المختصر في أصول الفقه، تح: د. محمد الزخيلي، د. نزيه حماد، الرياض ١٩٩٣م.